فـصـل
الإيمان بالقدر ومتعلقاته

يقول المؤلف: «**وتؤمن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة بالقَدَرِ خيره وشره**».

هذا شروع من المؤلف في توضيح عقيدة أهل السنة والجماعة في باب القدر، وهو باب عظيم جليل، وهذا الباب صنو باب الأسماء والصفات وقرينه، وكثيرًا ما يقرن بينهما ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي بيان هذه المقارنة يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن هذين الأصلين -وهما الصفات والقدر، ويسميان العدل والتوحيد- هما أعظم وأجل ما تُكلِّمَ فيه من الأصول، والحاجة إليهما أعم، ومعرفة الحق فيهما أنفع من غيرهما»[1].

ولهذا قرن بينهما رَحِمَهُ اللَّهُ في «العقيدة التدمرية»، فهي مبنية علىٰ أصلين: أصل الأسماء والصفات، وعلىٰ أصل القدر.

ومن يتأمل حال البابين يجد بينهما اشتراكا في عدد من الأصول والأحوال، يقول ابن القيم في بيان ارتباط باب القدر بباب الصفات: «لما كان الكلام في هذا الباب نفيا وإثباتا موقوفا علىٰ الخبر عن أسماء الله وصفاته وأفعاله، وخلقه وأمره، وأسعد الناس بالصواب فيه من تلقىٰ ذلك من مشكاة الوحي المبين،

(١) مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية (٦/ ٢٩٠).

ورغب بعقله وفطرته وإيمانه عن آراء المتهوكين وتشكيكات المشككين . . .»[1] يعني كان لا بد من الرجوع إلىٰ الوحي في ذلك.

القواسم المشتركة بين باب القدر وباب الصفات:

يمكن بيان أهم القواسم المشتركة بين البابين في الأمور التالية:

الأمر الأول: أن الخلاف فيهما بين الطوائف الكلامية مبني علىٰ المنطلقات العقلية من حيث الأصل، فالأصل عند المعتزلة في النظر في هذا الباب وعند الجبرية هو الانطلاق من الأدلة العقلية، وليس من الأدلة النقلية، وفي بيان هذا عند المعتزلة يقول القاضي عبد الجبار حين ذكر مسألة أفعال العباد: «الاستدلال بالسمع علىٰ هذه القضية متعذر؛ لأنا إذا لم نعلم القديم، وأنه عدل حكيم لا يظهر المعجزة علىٰ الكذابين؛ لا يمكننا الاستدلال بالقرآن، وصحة هذه المسائل كلها مبنية علىٰ هذه المسألة»[2].

وأما عند الأشاعرة فقد اختلف كلامهم، فتارة يذكرون بأنه لا يصح الاعتماد علىٰ الأدلة النقلية في القدر؛ لأن العقل أصل النقل، ومن ذلك قول الرازي: «المسائل الأصولية علىٰ قسمين: منها ما العلم بصحة النبوة يكون محتاجا إلىٰ العلم بصحته، ومنها ما لا يكون كذلك.

والأول مثل علمنا بافتقار العالم إلىٰ صانع، عالم بكل المعلومات، قادر علىٰ كل الممكنات، فإنا ما لم نعلم ذلك لا يمكننا العلم بصدق الأنبياء، فكل مسألة هذا شأنها، فإنه يمتنع إثباتها بالقرآن، وإخبار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وإلا وقع الدور»[3].

وتارة يقررون بأنه لا يصح الاستدلال بالأدلة النقلية في باب القدر؛ لأنها متناقضة، أو أن الدليل النقلي لا يمكن أن يوصل إلىٰ اليقين، وفي بيان ذلك يقول

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم (١/ ٤٥).

(٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار (٣٥٥).

(٣) مفاتيح الغيب، الرازي (١٠/ ١٦٧).

الرازي بعد أن ذكر أن الدليل النقلي لا يمكن أن يفيد اليقين إلا بعشرة شروط: «فثبت بهذه الوجوه العشرة أن الدلائل اللفظية لا تفيد إلا الظن، وظاهر أن هذه المسألة يقينية، والتمسك بالدليل الظني في المطلوب اليقيني باطل قطعا»[1]، ويقول الآمدي: «ربما تمسك بعض أصحابنا هنا بظواهر الكتاب والسنة وأقوال بعض الأئمة، ولا مطمع لها في القطعيات، ولا معول عليها في اليقينيات، فلذلك آثرنا الإعراض عنها، ولم نشغل الزمان بإيرادها»[2].

ويقول الإيجي بعد أن ذكر أدلة المخالفين في أفعال العباد -الأدلة التي أوردها المعتزلة وأوردها أهل السنة والجماعة-: «هذه الآيات معارضة بالآيات الدالة علىٰ أن جميع الأفعال بقضاء الله وقدره، وأنت تعلم أن الظواهر إذا تعارضت لم تقبل شهادتها، ووجب الرجوع إلىٰ غيرها»[3]، يعني: إلىٰ الأدلة العقلية.

الأمر الثاني: أن الطوائف الكلامية أجمعت علىٰ أن الاستدلال بأخبار الآحاد في القدر لا يصح كما أجمعوا علىٰ ذلك في باب الصفات، وفي بيان ذلك يقول الرازي: «مسألة القضاء والقدر مسألة قطعية يقينية، وخبر الواحد لا يفيد إلا الظن، والتمسك بالحجة الظنية في المسألة القطعية لا يجوز»[4].

الأمر الثالث: أن الطوائف الكلامية أجمعت علىٰ أن الاستدلال بالإجماع في باب القدر لا يصح، كما أجمعوا علىٰ ذلك في باب الصفات، يقول الرازي: «كل ما لا يتوقف العلم بكون الإجماع حجة علىٰ العلم به أمكن إثباته بالإجماع، وعلىٰ هذا لا يمكن إثبات الصانع وكونه قادرا عالما بكل المعلومات، وإثبات النبوة بالإجماع»[5].

---

(١) المطالب العالية، الرازي (٩/١١٨).

(٢) غاية المرام في علم الكلام، الآمدي (٢١٨).

(٣) المواقف، الإيجي (٣/ ٢١٤).

(٤) المطالب العالية (٩/ ٢١٣).

(٥) المحصول، الرازي (٤/ ٢٠٥)، وانظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار (٨٨، ٤٦٩).

وهذا التقرير مخالف لإجماع أئمة السلف، يقول ابن تيمية في التعليق علىٰ مثل هذا الكلام: «الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع علىٰ المسائل الكبار في القسم الأول مثل مسائل الصفات والقدر وغيرهما مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف، وأبىٰ ذلك كثير من أهل البدع المتكلمين بما عندهم علىٰ أن السمع لا تثبت به تلك المسائل، فإثباتها بالعقل، حتىٰ يزعم كثير من القدرية والمعتزلة أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن علىٰ حكمة الله وعدله، وأنه خالق كل شيء، وقادر علىٰ كل شيء، وتزعم الجهمية من هؤلاء ومن اتبعهم من بعض الأشعرية وغيرهم أنه لا يصح الاستدلال بذلك علىٰ علم الله وقدرته وعبادته، وأنه مستو علىٰ العرش.

ويزعم قوم من غالية أهل البدع أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن والحديث علىٰ المسائل القطعية مطلقا؛ بناء علىٰ أن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين بما زعموا، ويزعم كثير من أهل البدع أنه لا يستدل بالأحاديث المتلقاة بالقبول علىٰ مسائل الصفات والقدر ونحوهما مما يطلب فيه القطع واليقين.

ويزعم قوم من غالية المتكلمين أنه لا يستدل بالإجماع علىٰ شيء، ومنهم من يقول لا يصح الاستدلال به علىٰ الأمور العلمية لأنه ظني»[1].

الأمر الرابع: أن الطوائف الكلامية المنحرفة في باب القدر أجمعت علىٰ أصول مشتركة فيما بينها، ثم اختلفوا في تقرير مقتضيات تلك الأصول، كما هو الحال في باب الصفات، ومن أشهر أصولهم المشتركة في باب القدر أن الوجود معنىٰ واحد لا يقبل التفاوت، كما سيأتي بيانه.

الأمر الخامس: أن الطوائف الخائضة في باب القدر اتفقت علىٰ القصد الحسن فيه، كما اتفقت علىٰ ذلك في باب الصفات، فإنهم جميعا اتفقوا علىٰ أن الله متصف بالكمال ومنزه عن النقص، ولكن اختلفوا في تحقيق ذلك، فكذلك الحال في باب القدر، فإنهم جميعا اتفقوا علىٰ أن الله متصف بالعدل

(١) مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية (١١/ ٣٣٧).

ومنزه عن الظلم، ولكنهم اختلفوا في تحقيق ذلك، يقول الرازي في بيان هذا القدر: «واعلم -يا أخي- أن الكل لا يحاولون إلا التقديس والتعظيم، وسمعت الشيخ الإمام الوالد ضياء الدين عمر بن الحسين رَحِمَهُ اللَّهُ قال: سمعت الشيخ أبا القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري يقول: نظر أهل السنة -الأشاعرة- علىٰ تعظيم الله في جانب القدرة ونفاذ المشيئة، ونظر المعتزلة علىٰ تعظيم الله في جانب العدل والبراءة عن فعل ما لا ينبغي، فإذا تأملت علمت أن أحدًا لم يصف الله إلا بالتعظيم والإجلال والتقديس والتنزيه، ولكن منهم من أخطأ، ومنهم من أصاب، ورجاء الكل متعلق بهذه الكلمة وهي قوله: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾»[1].

مقدمات تمهيدية لباب القدر:

قبل الدخول في التفاصيل التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في باب القدر لا بد أن نقدم بمقدمات تفتح لنا هذا الباب:

المقدمة الأولىٰ: تعريف القدر:

القدر في اللغة: مأخوذ من التقدير والإحكام، وهو لفظ شرعي، أي: إنه ورد في نصوص الشريعة.

والقدر في الاصطلاح: عُرِّف بتعريفات متعددة، منها:

قول بعضهم: هو علم الله بالأشياء وكتابته لها، وما طابق ذلك من مشيئته وخلقه.

وقول بعضهم: القدر هو تقدير الله للكائنات حسب ما سبق به علمه واقتضته حكمته.

وقول بعضهم: هو تحديد الله أزلا كل مخلوق بحده الذي سيوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضر، وما يحيط به من مكان وزمان. وهو تعريف بعض علماء الأشاعرة.

---

(١) التفسير الكبير، الرازي (١٣/ ١٥٥).

وحاصل ما قيل في تعريف القدر: أن القدر هو تقدير الله ﷻ لما يقع في الوجود، وكتابته لذلك علىٰ حسب ما علمه سبحانه واقتضته حكمته.

الفرق بين القدر والقضاء:

من المسائل التي تطرح كثيرا في هذا الموضع الفرق بين القضاء والقدر، ولفظ «القضاء» لفظ شرعي، أي: إنه ورد في النصوص، ولكن ورود لفظ القدر في النصوص أكثر من ورود لفظ القضاء.

ومن النصوص التي جاء فيها لفظ «القضاء» قوله ﷺ: «**تعوذوا بالله من جهد البلاء، ودرك الشقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء**»[1].

وقد اختلفت أقوال العلماء في بيان العلاقة بين القضاء والقدر علىٰ أقوال كثيرة، ترجع إلىٰ قولين[2]:

القول الأول: أنه لا فرق بين القضاء والقدر، وأنهما مترادفان.

القول الثاني: أن هناك فرقا بين القضاء والقدر، والذين قالوا بهذا القول اختلفوا في تحديد الفرق علىٰ أقوال كثيرة منها:

الأول: أن القضاء حكم بالكليات، والقدر هو الحكم بالجزئيات.

الثاني: أن القضاء سابق علىٰ القدر، فالقضاء هو الإرادة الأزلية، والقدر هو إيجاد الأشياء بناء علىٰ مقتضىٰ تلك الإرادة الأزلية.

الثالث: أن القدر سابق علىٰ القضاء، علىٰ النقيض من القول السابق.

الرابع: أن القضاء والقدر إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فإذا اجتمعا يكون القدر هو السابق والقضاء هو اللاحق.

وقيلت أقوال أخرىٰ، وكل الأقوال التي قيلت اجتهادية، وليس فيها نص يرجح قولًا علىٰ قول، إلا إذا رجعنا إلىٰ مقتضىٰ معناه في اللغة العربية.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٤٧)، ومسلم (٢٧٠٧).

(٢) انظر: القضاء والقدر، عبد الرحمن المحمود (٤٠)، وغيره.

المقدمة الثانية: حكم البحث في باب القدر:

البحث في القدر وتعلم أحكامه وتفاصيله الممكنة لنا مشروع بلا شك ولا ريب؛ وذلك لعدد من الاعتبارات، منها: أن القدر جزء من الدين، ونحن مأمورون بتعلم الدين والتفقه فيه، ومنها: أن نصوص القدر وأحكامه مذكورة في القرآن، ونحن مأمورون بتدبر القرآن كله من غير تفريق بين آياته، ومع ذلك فقد جاءت نصوص متعددة يدل ظاهرها علىٰ أنه لا يجوز الخوض في القدر، ومن ذلك حديث ابن مسعود رضي الله تعالىٰ عنه أن النبي ﷺ قال: «**إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذُكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذُكر القدر فأمسكوا**»[(١)].

ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر؛ فغضب حتىٰ احمر وجهه فقال: «**أبهذا أُمرتم؟! أم بهذا أُرسلت إليكم؟! إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر -يعني في القدر- عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه**»[(٢)].

ومع ذلك فقد خاض العلماء كثيرًا في باب القدر بحثًا وترجيحًا ونحو ذلك، وحملوا هذه النصوص علىٰ عدد من المحامل:

المحمل الأول: أن المراد بها الخوض في القدر بغير علم، فمن خاض في القدر بغير علم فهو المذموم.

وهذا الوجه مع صحته، إلا أنه لا يصح الاقتصار عليه في بيان دلالة هذه النصوص؛ لأن ذم الخوض في المسائل بغير علم ليس خاصّا بباب القدر، وإنما هو عام في كل الأبواب، فلو كان المراد بهذه النصوص الخوض فيها بغير علم فقط لما كان للتخصيص فيه أثر.

المحمل الثاني: أن تلك النصوص محمولة علىٰ الخوض في أسرار القدر، وغامض الحِكم المتعلقة بالقدر، وهذا الوجه ذكره ابن بطة[(٣)]، وهو أقرب الأوجه في بيان المراد بهذه النصوص.

---

(١) أخرجه الطبراني (١٠٤٤٨)، وحسنه العراقي.

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٣٣) وحسنه عدد من العلماء.

(٣) انظر: الإبانة الكبرىٰ (٣/ ٢٤٣).

وهناك أوجه أخرىٰ ذكرها عدد من العلماء، إلا أن هذا الوجه الذي ذكره ابن بطة هو أقوىٰ الأوجه وأرجحها.

المقدمة الثالثة: صعوبة باب القدر:

باب القدر عَسِر جدًّا، فهو من الأبواب التي تشتمل علىٰ مسائل غامضة وعسرة علىٰ الفهم، وقد تواردت عبارات كثير من العلماء التي تبين هذه الصعوبة، وتكشف عن هذه الوعورة، يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان خطر باب القدر: «فإن القدر بحر محيط لا ساحل له، ولا خروج عنه لأحد من العالمين، والشرع فيه سفينة النجاة، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها فهو من المغرقين»[1]، ويقول: «والإيمان به قطب رحىٰ التوحيد ونظامه، ومبدأ الإيمان وتمامه، فهو أحد أركان الإيمان، وقاعدة أساس الإحسان»[2].

ويقول في بيان حال باب القدر وحال الناس فيه: «وقد سلك جماهير العقلاء في هذا الباب في كل واد، أصبحوا يخوضون وتفرقوا في كل واد، وأخذوا في كل طريق، وتَلَوَّجوا كل مضيق، وركبوا كل صعب وذلول، وقصدوا الوصول إلىٰ معرفته والوقوف علىٰ حقيقته، وقد تكلمت فيه الأمم قديمًا وحديثًا، وساروا للوصول إلىٰ مغزاه سيرًا حثيثًا، وخاضت فيه الفرق علىٰ تباينها واختلافها، وصنف فيه المصنفون الكتب علىٰ تنوع أصنافها، فلا أحد إلا وهو يحدث نفسه بهذا الشأن، ويطلب الوصول إلىٰ حقيقة العرفان، فتراه إما مترددًا فيه مع نفسه، أو مناظرًا لبني جنسه»[3].

وذكر كلامًا من هذا القبيل يبين أن باب القدر من الأبواب التي أشغلت الناس وخاضوا فيها، وكثير منهم ممن لم يهتد بدلالات النصوص لم يصل فيه إلىٰ طريق النجاة.

---

(١) انظر: عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، ابن القيم (٢٣٧).

(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم (٢).

(٣) المصدر السابق.

ونُقِل عن أبي حنيفة أنه قال عن مسألة باب القدر: «الناظر في القدر كالناظر في شعاع الشمس، كلما ازداد نظرًا ازداد حيرة»[١].

ويقول عنها ابن تيمية: «فإن نفوس بني آدم لا يزال يحوك فيها من هذه المسألة أمر عظيم»[٢]، ويقول: «الخوض في القدر أصل كل شبهة في العالم»[٣].

ويقول الطوفي: «اعلم أن الكلام في هذه المسألة مشكل، وشبه الخصوم متعارضة متكافئة أو متقاربة»[٤]، ولكن قول الطوفي بأن أدلة الخصوم متقاربة غير صحيح، بل أدلة مذهب أهل السنة بينة ظاهرة.

ويقول الدكتور عبد الكريم عثمان: «إنها أعقد مشكلة واجهها العقل البشري منذ قام للناس في هذه الحياة وجود».

وهي بحق من أعقد القضايا المعرفية وأعسرها، وما برحت تؤرق الناظرين فيها وتقلقهم، وأعلن كثير من الداخلين في غمارها في القديم والحديث عن عجزهم عن الوصول إلىٰ رأي محرر منضبط فيها، وصفها الفيلسوف الإنجليزي «بِين» فقال: «قفل الميتافيزيقا -يعني الغيب- الذي علاه الصدأ من كل جانب، فما يستطيع أحد أن يدخل إلىٰ هذا القفل»[٥]، ويقول أحد المستشرقين بعد أن ألف فيها كتابًا مفردًا، واستعرض فيها مقالات الناس: «وقد جرت محاولات عدة لوضع صياغات توفيقية للتوفيق بين استطاعة الله وقدرته المهيمنة من ناحية، ومسؤولية الإنسان في الوقت نفسه، لكن هذه الصيغ لم تؤد إلا إلىٰ حل جزئي، ولم تبرهن علىٰ جدارتها بالثبوت والاستقرار»[٦].

---

(١) انظر: الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ابن عبد البر (٣١٥)، ورويت عن أبي حنيفة أقوال أخرىٰ تتطلب تأكدا من صحتها، ومنها: «هذه مسألة استعصت عن الناس، فأنىٰ يطيقونها؟!»، وقال: «هذه مسألة مقفلة، قد ضل مفتاحها؛ فإن وجد مفتاحها علم ما فيها ولم يفتح إلا بمخبر من الله يأتي بما عنده، ويأتي ببينة وبرهان». انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي سامي النشار (١/ ٢٤٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية (٨/ ٩٧).

(٣) جامع المسائل، ابن تيمية (١/ ٨٠).

(٤) شرح القصيدة التائية في القدر (٥١٧).

(٥) مشكلة الحرية، زكريا إبراهيم (١٠).

(٦) القضاء والقدر في فجر الإسلام وضحاه، مونتجمري وات (٤٣).

وبعض هذه المقالات لا يخلو من المبالغة، وخاصة ما فيها من إطلاق القول بأنه لا يمكن لأحد معرفة حلها، ومع ذلك فهي دالة علىٰ عُسر مسألة القدر، وأنها باب عَسِر يحتاج فيه الإنسان إلىٰ عُدة كبيرة، لا بد أن يستصحبها في أثناء درسه.

ويدل علىٰ صعوبة هذا الباب أدلة كثيرة، سنقتصر منها علىٰ اثنين:

الدليل الأول: أن باب القدر من أكثر الأبواب التي سئل عنها الصحابة وأئمة السلف، فلو قمنا بجرد الأسئلة التي وُجِّهت إلىٰ الصحابة وإلىٰ أئمة السلف نجد الأسئلة المتعلقة بالقدر هي أكثر الأسئلة طرحًا وورودًا عليهم، فقد سئل عن القدر عمر بن الخطاب، وحذيفة بن اليمان، وابن عمر، والأوزاعي، وابن الماجشون، وعمر بن عبد العزيز، والإمام أحمد سئل عنها كثيرا.

الدليل الثاني: كثرة الخطأ فيه وانتشاره في كثير من العباد والنساك ورواة الحديث، يقول الإمام أحمد: «لو فتشت في أهل البصرة وجدت ثلثهم قدرية»[(١)]، أي: ثلثهم ممن وقع في خطأ في باب القدر، وسيأتي -إن شاء الله- تفسير في هذا المعنىٰ.

ويقول ابن تيمية: «ولما اشتهر الكلام في القدر، ودخل فيه كثير من أهل السنة والعُبّاد، صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق»[(٢)].

بل إن بعضا من أشهر أئمة السلف دخل عليه الخطأ في القدر، ومن أشهرهم الحسن البصري، فروىٰ عبد الرزاق بسنده إلىٰ الحسن أنه قال: «الخير بقدر، والشر ليس بقدر»[(٣)]، وهذا الإسناد صحيح إلىٰ الحسن البصري، ومنهم

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب (١٤/ ١٠٤).

(٢) الإيمان، ابن تيمية (٣٠٢).

(٣) السنة، عبد الله ابن الإمام أحمد (٢/ ٤٢٢).

قتادة السدوسي، قال وكيع: «كان سعيد ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي وغيرهما يقولون: قال قتادة: كل شيء بقدر إلا المعاصي»[١].

وممن دخل عليه الخلل في القدر وهب بن منبه، فقد روىٰ الخلال عن عمرو بن دينار قال: «قلت لابن منبه، ودخلت عليه فأطعمني من جوزة في داره، فقلت له: وددت أنك لم تكن كتبت في القدر كتابا قط. قال: وأنا وددت أني لم أفعل. قال حنبل: سألت أبا عبد الله عن ذلك، فقال: يريد كتاب وهب، كتاب الحكمة، ويذكر فيه المعاصي وينزه الله الرب جل وعلا ويعظمه»[٢].

لكن هؤلاء الأئمة جلهم رجع عن قوله في القدر، قال وهب بن منبه: «كنت أقول بالقدر حتىٰ قرأت بضعة وسبعين كتابا من كتب الأنبياء كلها فيمن جعل إلىٰ نفسه شيئا من المشيئة فقد كفر؛ فتركت قولي»[٣].

وممن ثبت رجوعه الحسن البصري، يقول أبو أيوب السختياني: «أنا نازلت الحسن في القدر غير مرة، حتىٰ خوفته السلطان، فقال: لا أعود فيه بعد اليوم»[٤]، وهذا ما قرره تلاميذ الحسن البصري، قال عبد الله بن عون: «لو علمنا أن كلمة الحسن تبلغ ما بلغت لكتبنا برجوعه كتابا، وأشهدنا عليه شهودا، ولكنا قلنا: كلمة خرجت لا تُحمل»[٥]، وهذا ما يدل عليه تفسير الحسن البصري لكثير من الآيات المتعلقة بباب القدر.

والمقصود من هذه الشواهد أن كثرة الخطأ فيه من قبل رواة الحديث ومن قبل الزهاد والنساك يدل علىٰ صعوبة هذا الباب وغموضه.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي (١/ ٦٩٩).

(٢) السنة، للخلال (٣/ ٥٤٧).

(٣) الأسماء والصفات، للبيهقي (٣٤٧).

(٤) الطبقات الكبرىٰ، ابن سعد (٧/ ١٦٧).

(٥) أخرجه أبو داود (٤٦٢٤)، وصححه الألباني.

المقدمة الرابعة: أصل الإشكال في باب القدر:

أصل الإشكال في باب القدر جاء من جهتين:

الجهة الأولىٰ: حقيقة التكليف ومقتضياته، فقد وقع عند كثير من الناس توهم التعارض بين أصلين قطعيين ضروريين:

الأصل الأول: كمال ربوبية الله وشمولها، فالله تعالىٰ خالق لكل شيء، ولا يخرج عن قدرته وإرادته شيء من الموجودات، وهذا الأصل أصل ضروري قطعي كما سيأتي.

الأصل الثاني: تكليف الإنسان ومحاسبته علىٰ أفعاله، وهذا التكليف يقتضي أن الإنسان مختار في أفعاله، وأن له قدرة واختيارا علىٰ فعل ما يفعل، وترك ما يريد تركه وإلا لما صح التكليف.

ومقتضىٰ هذا: أن الإنسان مستقل في فعله وله اختيار وقدرة، ومقتضىٰ الأصل الأول أن الإنسان ليس مستقلا في فعله، وليس له اختيار ولا قدرة في الظاهر، فلما تعارض هذان الأصلان في بادئ الرأي -وهما قطعيان- دخل الإشكال في باب القدر، واضطرب كثير من الناس في معرفة الموقف الصحيح في التوفيق بين هذين الأصلين، كما سيأتي تفصيله.

وفي بيان أن أصل الإشكال في القدر يعود إلىٰ ذينك الأصلين يقول الرازي في أثناء حديثه عن مسألة أفعال العباد: «ها هنا سر آخر هو فوق الكل، وهو أنا لما رجعنا إلىٰ الفطرة السليمة والعقل الأول وجدنا أن ما استوىٰ الوجود والعدم بالنسبة إليه لا يترجح أحدهما علىٰ الآخر إلا لمرجح، وهذا يقتضي الجبر، ونجد أيضا تفرقة بديهية بين الحركات الاختيارية والحركات الاضطرارية، وجزما بديهيًّا بحسن المدح وقبح الذم والأمر والنهي، وذلك يقتضي مذهب المعتزلة، فكأن هذه المسألة وقعت في حيز التعارض بحسب العلوم الضرورية، وبحسب العلوم النظرية، وبحسب تعظيم الله تعالىٰ نظرًا إلىٰ قدرته وحكمته، وبحسب التوحيد

والتنزيه وبحسب الدلائل السمعية، فلهذه المآخذ التي شرحناها والأسرار التي كشفنا عن حقائقها صعبت المسألة وغمضت وعظمت»[1].

إلا أن الرازي أخطأ الفهم، وظن أن ذلك تعارض حقيقي، وأن النصوص الشرعية لم تأت في مسألة القدر بعلم وهدىٰ ينقذ الناس من الضلال.

الجهة الثانية: أسرار الحكمة الإلهية، وحاصلها: أن القدر فيه تعلق مباشر بأفعال العباد وحياة الناس، وفيه أسرار كثيرة لا يدركونها، فخاض الناس في تفاصيل تلك الأسرار، فوقعوا في مشكلات عديدة، وطرحوا أسئلة عديدة وجدوا صعوبة في تحرير جوابها، كما سيأتي بيانه.

المقدمة الخامسة: طبيعة البحث في باب القدر:

البحث في باب القدر مركب من معان شرعية، ومعانٍ وجودية متعلقة بطبيعة الوجود وكيفية التأثير فيه، فباب القدر ليس قضية شرعية محضة، وإنما هو مبني في كثير من مكوناته وأصوله علىٰ قضايا وجودية متعلقة بالوجود نفسه وطبيعته، وكيفية إثبات الوجود، فالقول في باب القدر يتأثر بطبيعة القول الذي يتبناه الإنسان في طبيعة الوجود، وكيف يثبت الوجود وكيف ينتقل الشيء من العدم إلىٰ الوجود، فأي إنسان يتبنىٰ رؤية في هذه القضايا الفلسفية الوجودية ستؤثر علىٰ قوله في القدر.

فنحن إذن في هذا الباب لا نتحدث عن قضايا شرعية مأخوذة من دلالات النصوص فقط، وإنما نتحدث عن قضايا شرعية ذات اتصال عميق بقضايا وجودية، ومن أشهر القضايا الوجودية التي لها تأثير في باب القدر تحديد معنىٰ وجود الشيء، وتحديد المؤثرات التي تنقل الشيء من العدم إلىٰ الوجود. وسيأتي تفصيل ذلك.

---

(١) التفسير الكبير، الرازي (٢/ ٢٩٥).

وفائدة هذه المقدمة تنبيه الدارس لباب القدر إلىٰ ضرورة توسيع النظر في درس باب القدر بناءً ونقدا، فبناء الأقوال في القدر عملية مركبة من المضامين النقلية والوجودية، والأخطاء في القدر في أكثرها راجعة إلىٰ واحد من ذينك النوعين.

وكثير من البحوث العقدية تطرح باب القدر علىٰ أنه قضية شرعية فقط، وأنه منطلق من النصوص الشرعية فحسب، وهذه ليست حقيقة باب القدر في نفسه، وليست حقيقة مذهب أهل السنة والجماعة، فمذهب أهل السنة والجماعة كما سيأتي، ينطلق في باب القدر من قضايا وجودية.

المقدمة السادسة: تاريخ الانحراف في القدر:

الانحراف في القدر ظهر في زمن مبكر، فقد ظهرت أول تشكلاته في آخر زمن الصحابة، فظهر قول القدرية الذين ينفون علم الله، وأول من قال بذلك معبد الجهني المتوفىٰ سنة (٨٠هـ)، وكان ذلك في البصرة، فأنكر عليه قوله من بقي من الصحابة، كابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وواثلة بن الأسقع وغيرهم.

ويقال: أول ما حدث في الحجاز لما احترقت الكعبة فقال رجل: احترقت بقدر الله تعالىٰ، فقال آخر: لم يقدر الله هذا. ولم يكن علىٰ عهد الخلفاء الراشدين أحد ينكر القدر.

ويقال: إن أكثر الخوض في القدر كان في العراق والشام، وكان الخوض فيه في الحجاز قليل.

وحين ظهر قول القدرية تصدىٰ له أئمة السلف من الصحابة والتابعين بقوة، وبينوا بطلان قولهم، وناقشوا بعض أعلامهم وحذروا منهم الأمة، وذكروا في ذلك مقالات عديدة[1]، ثم انتشر مذهب القدرية في الأمة علىٰ يد المعتزلة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية (٧/ ٣٨٤، ٨/ ٤٥٠، ٢٨/ ٤٩٠).

وأما مذهب الجبرية فقد تأخر ظهوره إلىٰ أوائل المائة الثانية، وقيل: إن أول من قال به هو الجعد بن درهم، ثم انتشر علىٰ يد تلميذه الجهم بن صفوان.

وذكر ابن تيمية وغيره أن المحتجين بالقدر -الجبرية- لا تعرف لهم طائفة قائمة بنفسها في الأمة، وإنما هي مقالة شائعة في الطوائف والأفراد[1].

والمتأمل في الآثار المروية عن أئمة السلف في الحديث عن الانحراف في القدر يجد أن التحذير من القدرية أكثر من التحذير من الجبرية، مع أن الجبرية شر منهم وأكثر مناقضةً للشريعة، وأكثر إفسادًا لدين الناس، وقد بين ابن تيمية السبب وراء ذلك، حيث يقول: «وأنت إذا رأيت تغليظ السلف علىٰ المكذبين بالقدر فإنما ذاك لأن الدافعين للأمر لم يكونوا يتظاهرون بذلك، ولم يكونوا موجودين كثيرين، وإلا فهم شر منهم، كما أن الروافض شر من الخوارج في الاعتقاد، ولكن الخوارج أجرأ علىٰ السيف والقتال منهم، فلإظهار القول ومقاتلة المسلمين عليه جاء فيهم ما لا يجيء فيمن هم من جنس المنافقين الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم»[2].

المقدمة السابعة: أصول المعاني الضابطة للنظر في باب القدر:

الناظر في باب القدر لا بد له من مراعاة معان منهجية كلية، تعينه كثيرا علىٰ حسن التعامل مع هذا الباب الشائك، ومن تلك المعاني:

المعنىٰ الأول: الإيمان بالحكمة البالغة، ومعنىٰ ذلك أنه يجب علىٰ الناظر في القدر أن يؤمن بأن الله تعالىٰ له حكمة بالغة، لا يمكن للبشر البلوغ إليها، ولا الوصول إلىٰ كنهها، وهذا المعنىٰ يجعل المرء مدركا لقصوره في الإدراك ومعرفة الأسرار، ويجعله يستدل بما يعلم علىٰ ما يجهل، وبهذا يتحقق له قدر من الاستقرار في النظر والتأمل والبناء.

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية (٣/ ٧٧).

(٢) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية (٣/ ٨٢).

المعنىٰ الثاني: الإيمان بعدل الله، ومعنىٰ ذلك: أنه يجب علىٰ الناظر في باب القدر أن يؤمن بأن الله تعالىٰ عدل لا يظلم، وأن كل ما يقدره وكل ما يحكم به هو العدل بعينه، فالله تعالىٰ ليس في حاجة إلىٰ الظلم، وكماله سبحانه يتنافىٰ معه، ولأجل هذا كان الظلم مما حرمه الله علىٰ نفسه.

المعنىٰ الثالث: الإيمان بعلم الله الواسع، ومعنىٰ ذلك: أنه يجب علىٰ المسلم أن يعلم بأن باب القدر متعلق بعلم الله وتدبيره لتفاصيل الكون التي تتجدد في كل لحظة وحين، فالعبد لا يمكنه أن يحيط بعلم الله تعالىٰ، ولا أن يدرك تفاصيله، فيجب عليه أن يخضع لربه وأن يسلم أمره إليه، وأن يدرك حجم علمه فلا يعترض علىٰ ما يكتبه الله ويقدره.

المعنىٰ الرابع: الإيمان بمحدودية عقل الإنسان، ومعنىٰ ذلك: أنه يجب علىٰ الناظر في القدر أن يدرك بأنه داخل في قضية تعد من معاني الربوبية والجبروت، وعقله قاصر عن أن يدرك كل ما يتعلق بحياته الخاصة، فكيف له أن يدرك ما يتعلق بما هو أوسع من ذلك.

المقدمة الثامنة: كيف يدرس باب القدر؟

إذا أراد طالب العلم أن يضبط باب القدر فعليه أن يحرص علىٰ الأمور التالية:

الأمر الأول: ضبط الأصول الوجودية التي يقوم عليها باب القدر، وسيأتي أنها ثلاثة أصول.

الأمر الثاني: ضبط علاقة باب القدر بالأبواب العقدية الأخرىٰ، فباب القدر يرتبط ارتباطًا وثيقًا وعميقًا بباب الأسماء والصفات، يقول ابن القيم: «ولما كان الكلام في هذا الباب -يعني باب القدر- نفيًا وإثباتًا موقوفًا علىٰ الخبر عن أسماء الله وصفاته وأفعاله، وخلقه وأمره، وأسعد الناس بالصواب فيه من تلقىٰ ذلك من مشكاة الوحي المبين . . . إلىٰ آخر كلامه»[1].

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم (ص٣).

ففي هذا الموطن يبين ابن القيم أن باب القدر مرتبط بباب الأسماء والصفات، فباب القدر يرتبط بباب الأسماء والصفات من عدد من الجهات: الجهة الأولىٰ: من جهة الإرادة والمشيئة، والجهة الثانية: من جهة الحكمة، والجهة الثالثة: من جهة العدل والرحمة، والجهة الرابعة: من جهة الفرق بين الفعل والمفعول، وغيرها من الجهات مما سيأتي التنبيه عليه.

فكل هذه الارتباطات تعمق العلاقة بين باب القدر وبين باب الأسماء والصفات، وبناءً عليه فمن كانت تصوراته في باب الأسماء والصفات خاطئة، أو كانت تصوراته في باب الأسماء والصفات قاصرة؛ فستكون تصوراته عن باب القدر خاطئة أو قاصرة.

الأمر الثالث: ضبط دلالات النصوص الشرعية الواردة في باب القدر، وضبط استعمالاتها المتنوعة، وتراكيبها المختلفة، وسياقاتها المتعددة، فعدم إدراك ذلك من أكثر ما يدخل الخلل في تصور باب القدر ومشكلاته.

فمما لا شك فيه أن النصوص الشرعية فيها الأدوية الشافية والغنية الكافية في باب القدر وغيره، فمن المستبعد عقلا أن تأتي الشريعة ببيان الأحكام التفصيلية المتعلقة بفروع الدين، ولا تأتي بالبيان الشافي في باب من أعظم أبواب الدين، وهو باب القدر، ومن المستبعد أن تكون الشريعة هداية للناس ورحمة، ثم لا تأتي ببيان شافٍ كاف في قضية من أعظم القضايا التي حيرت عقول الناس وأذهانهم.

وهذه المعاني تبين وجه البطلان في التقرير الذي ذكره الرازي وغيره، حين ذكر بأن النصوص الشرعية لم تأت ببيان كاف في القدر، وأنها لا تصلح لبيان العقيدة في هذا الباب العظيم، وأنه لا موصل لليقين فيه إلا الأدلة العقلية فقط، حيث يقول لما ذكر جملة من أدلة المعتزلة النقلية علىٰ قولهم: «واعلم أن المعتمد في الجواب أن نقول: الآيات الدالة علىٰ مذهبنا أيضا كثيرة جدًّا، ولما تعارضت تلك الآيات بهذه الآيات؛ وجب الرجوع فيها إلىٰ الدلائل العقلية التي عولنا عليها، فإنها باهرة قوية لا شك فيها ولا شبهة»[1].

(١) المطالب العالية، الرازي (٩/٣٥٣).

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر جملة من الأحاديث التي استدل بها المعتزلة علىٰ قولهم: «ولنكتف بهذا القدر من الأخبار، فإن من وقف عليها يمكنه التمسك بأخبار كثيرة سوىٰ ما ذكرناه، والمعتمد لنا في الجواب عن الكل: أن الأخبار التي تمسكنا بها علىٰ صحة قولنا معارضة لهذه الأخبار، ولما تعارضت الأخبار وجب الرجوع إلىٰ دلائل العقول، وقد بينا أن دلائلنا العقلية أقوىٰ وأكمل وأوضح»[1].

وقرر في مواضع من كتبه بأن الأدلة النقلية في باب القدر وغيره ظنية لا يمكن أن تفيد اليقين[2].

الأمر الرابع: ضبط حقيقة كل اتجاه من الاتجاهات المتنازعة في باب القدر، وسيأتي أن الاتجاهات المتنازعة في باب القدر ترجع أصولها إلىٰ ثلاثة، وكل اتجاه منها له حقيقة مركبة، والمراد بذلك أنه ما من اتجاه منها إلا وهو مركب من قول ومن أصول وجودية يعتمد عليها، ومن أدلة عقلية ونقلية يستند إليها، ومن آثار ترتبت علىٰ حقيقة قوله، فمن أراد أن يتصور حقائق الاتجاهات والأقوال التي قيلت في باب القدر فعليه أن يضبط هذه الأمور الأربعة.

الأمر الخامس: الحرص علىٰ ضبط التصور عن أهم الأسئلة المشكلة في القدر، وهي جملة من الأسئلة كثيرًا ما تطرح، وسيأتي ذكر أهمها.

الأمر السادس: الحرص علىٰ القراءة في الأبحاث والكتب التي توغلت في باب القدر وبحثته بعمق وجدارة، وسبب التنبيه علىٰ هذا الأمر أن كثيرًا من طلبة العلم يهجر الكتب الحقيقية التي توغلت في باب القدر وتعمقت في دراسته، ويقتصر علىٰ بعض الدراسات الأكاديمية أو بعض الدراسات التي أرادت إلىٰ تسهيل باب القدر؛ فأغفلت المعاقد والمشاكل التي فيه.

---

(١) المرجع السابق (٩/ ٣٦٦).

(٢) انظر: المطالب العالية، الرازي (٩/ ١٣).

ومن الكتب التي لا بد لطالب العلم أن يقرأها: كتب ابن تيمية، وخاصة في المجلد الثامن من مجموع الفتاوىٰ، وكتب ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ وخاصة كتاب «شفاء العليل»، وكتب القاضي عبد الجبار وهي ثلاثة، أشهر ما تحدث فيه هو كتاب: «شرح الأصول الخمسة»، و«المغني» في المجلد الثامن، و«المحيط في التكليف»، وكتب الرازي والآمدي، ثم إذا اطَّلع علىٰ هذه الكتب يقرأ كتاب «موقف البشر تحت سلطان القدر» لمفتي الدولة العثمانية مصطفىٰ صبري.

درجات الإيمان بالقدر:

يقول المؤلف: «**والإيمان بالقدر علىٰ درجتين، كل درجة تتضمن شيئين ... إلىٰ آخر كلامه الذي شرح فيه درجات القدر**».

قسم المؤلف في العقيدة الواسطية كلامه عن القدر إلىٰ قسمين:

القسم الأول: كيفية الإيمان بالقدر.

القسم الثاني: بيان قول أهل السنة والجماعة في أفعال العِباد.

وهذا التقسيم حسن جدًّا؛ لأنه يفرق بين القضايا التأصيلية النظرية، وبين القضايا المتعلقة بعُقد القدر ومشكله، وهو خلق أفعال العباد، وبناءً عليه فدرسنا لباب القدر سيكون منقسمًا إلىٰ قسمين:

القضايا النظرية التأصيلية المتعلقة بباب القدر، ثم إذا انتهينا منها نلج في قضية خلق أفعال العباد بخصوصها.

والمؤلف ذكر أن الإيمان بالقدر يقوم علىٰ درجتين، وبعضهم يعبر عن هذه الدرجات بالمراتب، كما فعل ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «شفاء العليل»، والأفضل أن يعبر بالأركان؛ لأن الأركان هي التي تبين منزلة كل واحد من هذه المعاني الأربعة أو الاثنين؛ ولأن عبارة المرتبة كأنها تدل علىٰ التفاوت، والحقيقة أن هذه المعاني ليست متفاوتة، وإنما هي متساوية ومتعاضدة في بناء الإيمان بباب القدر.

وقد اختلفت مسالك العلماء في ذكر هذه المراتب، فمنهم من يذكر أن مراتب القدر ترجع إلىٰ مرتبتين كما ذكر المؤلف في العقيدة الواسطية، ومنهم من

يذكر أنها ترجع إلىٰ أربع مراتب كما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «شفاء العليل»، ومن ذكر أنها مرتبتان ذكر أن كل مرتبة تتضمن شيئين.

والخلاف بين هذين المسلكين خلاف تنوع؛ لأن من ذكر أنها مرتبتان راعىٰ فيها المعاني التي تقع قبل الفعل وهي: العلم، والكتابة، ثم المعاني التي تقع في أثناء الفعل، وهي: المشيئة والخلق.

وقد جمع أحد الناظمين هذه المراتب الأربعة أو الأركان الأربعة في قوله:

علم كتابة مولانا مشيئته وخلقه وهو إيجاد وتكوين

الركن الأول: العلم:

والمراد بهذا الركن أن الله عَزَّوَجَلَّ علم كل شيء قبل وقوعه، وقد أشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا الركن في «الواسطية» في قوله: «فالدرجة الأولىٰ: الإيمان بأن الله تعالىٰ عليم بما الخلق عاملون، بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلًا وأبدًا، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال».

وهذا الركن دل عليه العقل والنقل، فهو نقلي عقلي كما سبق بيانه، وهذا الركن تقر به جميع الطوائف المتنازعة في باب القدر من المتأخرين، فيقر به المعتزلة والأشاعرة والماتريدية، فضلا عن أهل السنة والجماعة.

ولكن نازع فيه طائفتان:

الطائفة الأولىٰ: بعض الفلاسفة الذين يقولون: الله يعلم الكليات ويعلم الجزئيات بعلم كلي، أو يصرحون بنفي صفة العلم عن الله، وقد سبق فيما مضىٰ مناقشة هذه الأقوال.

الطائفة الثانية: القدرية الأولىٰ، ويسمون: غلاة القدرية، ويسمون: نفاة العلم، وهم الذين يقولون: الله لا يعلم أفعال العباد إلا بعد وقوعها، وروىٰ مسلم في «صحيحه» عن يحيىٰ بن يعمر قال: أول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن حاجين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ؛ فنسأله عما يقول هؤلاء في القدر، فوُفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلًا المسجد، فسألاه عن هذه الطائفة، فبين لهم

عبد الله بن عمر ﷺ أن الله ﷻ لن يقبل منهم صرفًا ولا عدلًا حتىٰ يقروا بباب القدر، ثم ذكر حديث أبيه الطويل حديث جبريل[1].

وقد ذكر ابن تيمية بداية حدوثهم ووجودهم حيث يقول: «وغلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم وكتابته السابقة، ويزعمون أنه أمر ونهىٰ وهو لا يعلم من يطيعه ومن يعصيه، بل الأمر أُنُف -أي: مستأنف-. وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين، وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان، في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية، في أواخر عصر عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وغيرهما من الصحابة»[2]، ثم ذكر أول من ذكره أنه معبد الجهني.

وهذا يعني أنهم ظهروا بعد سنة سبعين للهجرة، وقد ذكر أبو العباس القرطبي أن هذا المذهب اندثر حيث يقول: وهذا المذهب هو مذهب طائفة منهم -يعني من القدرية- تسمىٰ السَّكبية[3]، وقد تُرك هذا المذهب -الذي هو إنكار العلم الإلهي- اليوم، فلا يُعرف من يُنسب إليه من المتأخرين من أهل البدع المشهورين، والقدرية اليوم مطبقون علىٰ أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها»[4].

ولكن مقتضىٰ كلام المؤلف ابن تيمية في «الواسطية» أن هذا المذهب لم يندثر؛ حيث يقول: «فهذا القدر -يعني الذي هو علم الله- قد كان ينكره غلاة القدرية قديمًا، ومنكروه اليوم قليل»[5]، وابن تيمية كان بعد عصر القرطبي.

---

(١) أخرجه مسلم (٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية (٨/ ٤٥٠).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي (١/ ٥٠)، ومرتبة العلم يتعلق بها إشكال مشهور، وهو الآيات التي ربما يدل ظاهرها علىٰ أن الله لا يعلم الأمور إلا بعد وقوعها، وهي بضع عشرة آية في القرآن، وقد تحققت مناقشة هذا الإشكال عند الحديث عن صفة العلم الإلهي.

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لقرطبي (١/ ٦٤).

(٥) مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية (٣/ ١٤٩).